

مقدمة المؤلفين

بعد عون الله وتوفيقه، وبعد اكتساب خبرات طويلة وعميقة في مجال تسويق وأسواق الغذاء، من خلال تدريس مقررات دراسية، والمشاركة في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية والمشروعات البحثية المعنية بقضايا أسواق الغذاء، والتعاون مع القائمين على أسواق الغذاء في الميدان، و والتفاعل مع الدارسين لمقررات التسويق الزراعي ونظم أسواق الغذاء في القاعات الدراسية الجامعية في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، والاستفادة بمناقشات وآراء المتدربين في برامج التدريب على رأس العمل في مراكز التدريب، رأى المؤلفان أهمية المساهمة في إثراء المكتبة العربية بهذا الكتاب ليتيح بين يدي القراء من الدارسين والمهتمين بنظم التسويق وأسواق الغذاء محصلة ما تراكم لديهما من الإطلاع على العديد من المراجع والدراسات العلمية والبحوث التطبيقية الحديثة باللغتين العربية والإنجليزية، مزوجة بخبرتهما العميقة بواقع الأسواق من حيث هيكلها وسلوكها وأدائها الاقتصادي.

لقد حرص المؤلفان على شرح وتوضيح القواعد العامة والتطبيقية التي تحكم أداء نظم أسواق الغذاء من خلال نظرة شمولية، تأخذ في اعتبارها المواءمة بين مصالح أطراف تلك النظم، والتي قد تبدو متعارضة بطبيعة الحال. وتم التركيز على شرح وتوضيح السبل العلمية للوفاء بالمصالح الاقتصادية للمجتمع بكافة أطرافه وفتاته، سواء كانوا منتجين للغذاء أو مستهلكين له أو هيئات تصنيع الغذاء وتسويقه.

لقد اعتبر المؤلفان أن السوق هو بوتقة التفاعل الواقعية للنظام الاقتصادي الشامل، وبإصلاحه يمكن تحقيق رفاهية المجتمع من خلال تحسين الكفاءة الاقتصادية وضمان العدالة الاجتماعية والحرص على التقدم والنمو في إطار من الاستقرار الاقتصادي. ولقد اهتم بدراسة هيكل السوق وسلوك المنشآت العاملة فيه، وأثر هيكل السوق على سلوك واستراتيجيات المنشآت العاملة فيه، ومن ثم على الأداء الاقتصادي الكلي في إطار تحليل علمي وموضوعي لمساوئ الاحتكار، ومزايا المنافسة والحرية الاقتصادية.

يتكون الكتاب من سبعة فصول، تناول الفصل الأول منها بعض أساسيات نظم أسواق الغذاء ليوضح للقارئ أهمية دراسة سوق الغذاء كنظام متكامل دون إهمال أي من مكوناته أو أجزائه، فضلا عن توضيح أهمية ترجيح الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات المالية، وأهمية الأمن الغذائي، واعتبار التطورات العصرية المتلاحقة في إطار افتتاح الأسواق واتساع نطاقها وتعدد نظمها الفرعية، ومواكبة التطورات العصرية المتلاحقة في طلب المستهلك. ولكي يمكن للقارئ تصور واستيعاب وفهم أهم مضامينه العلمية والتطبيقية، رأى المؤلفان أن يتناول الفصل الثاني من الكتاب مباشرة وصفا مبسطا لواقع نظم أسواق الغذاء في المملكة العربية السعودية شاملا نظم استهلاك الغذاء ونظم إنتاجه والإطار التنظيمي الذي يهتم بحماية المنافسة وسلامة جودة الغذاء وحماية المستهلك والمواصفات والمقاييس وإصدارها ونظم المعلومات وأخبار السوق، والانفتاح على الأسواق العالمية مؤثرا فيها ومتأثرا بها.

تناول الفصل الثالث من الكتاب هيكل سوق الغذاء، موضحا ملامحه المختلفة ومبينا أهم الهياكل السوقية الممكنة. ولأهمية هيكل السوق في تحديد القوة السوقية لأطراف النظام التسويقي، جاء الفصل الرابع ليعرض معايير القوة السوقية مقسما إياها إلى نوعين من المعايير أولهما المعايير الوصفية، وهي مباشرة وبسيطة وكافية للدارس المبتدئ لسهولة استيعابها وتطبيقها عمليا، وثانيهما معايير التحليل القياسي، وهي معايير

تحليلية قياسية متقدمة يمكن لطلاب الدراسات العليا استيعابها وتطبيقها. ويتناول الفصل الخامس تنسيق أسواق الغذاء عارضا المبررات والنظريات وأهم البدائل الإستراتيجية للتنسيق السوقي ومعايير المفاضلة بينها. وتناول الفصل السادس استراتيجيات المنشآت في سوق الغذاء موضحا محدودية الاستراتيجيات في إطار كل من حالي المنافسة التامة والاحتكار المطلق، فلا مجال للحالة الأولى سوى الأخذ بسعر السوق، ومن غير المتوقع في الحالة الثانية القناعة بأقل من أقصى الأرباح الاحتكارية من خلال التحكم في العرض ومن ثم السعر. وفي حالات المنافسة الاحتكارية وهي حال معظم نظم أسواق الغذاء تتفاوت الاستراتيجيات وفقا لمدي القرب أو البعد عن المنافسة التامة. ولذا تم التركيز في هذا الفصل على الاستراتيجيات المتوقعة من محتكري القلة، والتي تندرج بين نوعين من الاستراتيجيات، أولهما الاستراتيجيات السعريّة، وثانيهما الاستراتيجيات غير السعريّة. كما تناول الفصل السادس أيضا طرق تسعير السلع الغذائية. في النهاية جاء الفصل السابع والأخير ليعالج بالشرح والتحليل والتوضيح آثار هياكل أسواق الغذاء على أدائها، وذلك من خلال تحليل الآثار على كل من الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتقنية والتطوير في نظم أسواق الغذاء والاستقرار الاقتصادي للمجتمع.

لقد حرص المؤلفان في إعداد وعرض وترتيب المادة العلمية التي يضمها هذا الكتاب على أن تكون فائدة الكتاب متكاملة وشاملة للدارسين على مستوى البكالوريوس وعلى مستوى الدراسات العليا وللباحثين والمهتمين بقضايا تسويق وأسواق الغذاء ومتخذي القرار من أجل إصلاح الأسواق وتحسين أدائها الاقتصادي، ولذلك شمل توضيحات بيانية وتحليلات مبسطة وأخرى متقدمة لتفي باحتياجات القراء كل على حسب خلفيته العلمية ومستواه الدراسي دون تعارض.

والله ولي التوفيق

obdeikandi.com

قائمة الأشكال

الصفحة

- الشكل (٣,١) منحني الطلب التي يواجهها البائعون لمنتجات مميزة (ط١) وعلى منتج غير مميز (ط٢) ٥١
- الشكل (٣,٢) عدم المبالغة في زيادة السعر لإعاقة الدخول للسوق ٥٢
- الشكل (٣,٣) اقتصاديات السعة كمانع لدخول المنشآت إلى الصناعة ٥٣
- الشكل (٣,٤) منحني طلب السوق الذي يواجهه المنتج في حالتي المنافسة والاحتكار ٦٨
- الشكل (٤,١) منحني لورنز لقياس التركيز السوقي ٧٧
- الشكل (٥,١) توضيح صور واتجاهات التنسيق ١٠٢
- الشكل (٦,١) العرض الثابت في المدى القصير جداً ١٣١
- الشكل (٦,٢) توزيع العرض خلال الموسم الإنتاجي ١٣٢
- الشكل (٦,٣) التكلفة الحدية والمتوسطة في المدى الزمني القصير ١٣٤
- الشكل (٦,٤) تحديد سعر السوق في الصناعة وكمية الناتج في وحدة إنتاجية في المنافسة النقية ١٣٥
- الشكل (٦,٥) توازن المنشأة والصناعة في المدى الزمني الطويل ١٣٧
- الشكل (٦,٦) تحديد الكمية المنتجة والسعر في حالة الاحتكار المطلق ١٣٩
- الشكل (٦,٧) التعبير عن مرونة الطلب السعرية بيانياً عند النقطة جـ ١٤٤
- الشكل (٦,٨) منحنيات طلب توضح مرونة سعرية ثابتة عند مستويات مختلفة ومنحني طلب عظمي بمرونة تتراوح بين -∞، صفر ١٤٥

- الشكل (٦,٩) منحني الطلب (الإيراد المتوسط) والمساحات الممثلة للإيراد الكلي ١٤٦
- الشكل (٦,١٠) منحنيات الإيراد الكلي الناتجة من منحنيات الطلب (الإيراد المتوسط) في الشكل (٦,٩)..... ١٤٧
- الشكل (٦,١١) منحنيات الإيراد الحدي المشتقة من دوال الإيراد الكلي ١٤٧
- الشكل (٦,١٢) التوضيح البياني لاشتقاق منحني الإيراد الحدي من منحني الإيراد المتوسط ١٤٩
- الشكل (٦,١٣) دالتي الطلب على سلعة في سوقين مختلفين وأثرهما على علاقتي الإيراد بكل من السعر والكمية..... ١٥٢
- الشكل (٦,١٤) توازن السعر الصافي بين سوقين عند كمية منتجة قدرها ك ١٥٣
- الشكل (٦,١٥) توضيح التوازن في حالة تساوي الإيراد الحدي في سوقين بطريقة رسم بياني ظهر لظهور ١٥٤
- الشكل (٦,١٦) توضيح التوازن في حالة تساوي الإيراد الحدي في سوقين بطريقة رسم بياني منطبق ودالة الطلب التجميعية..... ١٥٥
- الشكل (٦,١٧) منحني الطلب المتتوي..... ١٥٩
- الشكل (٦,١٨) القيادة السعرية من قبل المنشأة منخفضة التكاليف..... ١٦١
- الشكل (٧,١) الكفاءة الإنتاجية..... ١٧٧
- الشكل (٧,٢) الأثر المحلي والتجاري لعدم كفاءة نظم تسويق سلعة غذائية غير مجهزة أو مصنعة لدولة مستوردة صافية للسلعة الغذائية ١٨٧
- الشكل (٧,٣) الأثر المحلي والتجاري لعدم كفاءة نظم تسويق سلعة غذائية مجهزة أو مصنعة لدولة مستوردة صافية للسلعة الغذائية ١٨٩
- الشكل (٧,٤) الأثر المحلي والتجاري لعدم كفاءة نظم تسويق سلعة غذائية غير مجهزة أو مصنعة لدولة مصدرة صافية للسلعة الغذائية..... ١٩٠
- الشكل (٧,٥) الأثر المحلي والتجاري لعدم كفاءة نظم تسويق سلعة غذائية مجهزة أو مصنعة لدولة مصدرة صافية للسلعة الغذائية..... ١٩٢

قائمة الجداول

الصفحة

- الجدول (١،١) الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بالملايين الريالات حسب نوع النشاط الاقتصادي في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ م (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩م)..... ٣
- الجدول (٤،١) الحصة السوقية (خلال شهر) لأكبر الدلالين المتعاملين في تسويق البصل والبطاطس في سوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض..... ٨٠
- الجدول (٤،٢) معامل حيني لبطاطس والبصل في سوق الجملة للخضار والفاكهة بالرياض..... ٨١
- الجدول (٤،٣) المعالم المقدرة لنموذج الطلب المتبقي على واردات الأرز من أهم الدول المصدرة للمملكة في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٥م..... ٩٠
- الجدول (٥،١) توضيح أوجه المقارنة بين طرفي التقيض في التنسيق السوقي (عدم التنسيق والتكامل التام) من حيث أهم الملامح التي تم أطراف التنسيق السوقي..... ١٠٠
- الجدول (٥،٢) توضيح التدرج في البدائل الإستراتيجية للتنسيق السوقي وعلاقته بدليل الالتزام بالقرار بين أطراف التنسيق..... ١٠١
- الجدول (٧،١) - أثر عدم الكفاءة على أطراف نظم أسواق الغذاء في حالات السلع الغذائية المجهزة وغير المجهزة..... ١٩٣